ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research | Issue 27, Vol 9, Year 3 | March 2026 | Ramadan 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

التّقاضي الرقميّ بينَ مواجهة القصورِ التشريعي والحرصِ على ضماناتِ المحاكمةِ العادلة

إعداد: الباحثة / غادة فؤاد حداد | الجمهوريّة اللبنانيّة
طالبة دكتوراه في الحقوق – القانون الخاص | الجامعة الإسلامية في لبنان
E-mail : ghada.haddad.bouzakhem@gmail.com | https//:orcid.org/0009-0009-7290-2365
https://doi.org/10.70758/elqarar/9.27.17
إشراف: الأستاذ الدكتور / غالب خليل فرحات

تاريخ الاستلام: 2026/2/27	**تاريخ القبول:** 2026/3/10	**تاريخ النشر:** 2026/3/15

للاقتباس: حداد، غادة فؤاد، التّقاضي الرقميّ بينَ مواجهة القصورِ التشريعي والحرصِ على ضماناتِ المحاكمةِ العادلة، إشراف أ. د. غالب خليل فرحات، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة، المجلد التاسع، العدد 72، السنة الثالثة، 2026، ص-ص 399-424. https://doi.org/10.70758/elqarar/9.27.17

المُلخّص

شهدت المنظومة القضائيّة في العقود الأخيرة تحوّلاً متسارعاً بفعل الرّقمنة. حيث لم تعد التّكنولوجيا مجرّد أداة مساندة للإجراءات، بل أصبحت إطاراً حاكماً لطبيعة الخصومة ذاتها. وقد فرض التّقاضي الرّقميّ نفسه كخيار تنظيميّ يهدف إلى تسريع الفصل في المنازعات وتعزيز كفاءة العدالة، غير أنّ هذا التّحوّل لم يرافقه بناء تشريعيّ متكامل يستوعب خصوصيّة البيئة الرّقميّة. إذ غالباً ما جرى إدماج الوسائط الإلكترونيّة ضمن نصوص إجرائيّة تقليديّة صيغت في سياق ماديّ مغاير، الأمر الذي أفرز إشكالات تتّصل بمدى انسجام التّنظيم السّائد مع فلسفة المحاكمة العادلة. ومن ثمّ، تبدو الضّمانات التّقليديّة كحقّ الدّفاع، ومبدأ المواجهة، وعلانيّة الجلسات، وحياد القاضي في حالة من عدم الاستقرار. إذ تطرح هذه المقتضيات في الفضاء الرّقميّ تساؤلات تتجاوز البعد التقنيّ إلى البعد المفاهيميّ والشّرعيّ للإجراء القضائيّ. ومن ثمّ، يبرز التّساؤل الجوهريّ، هل يمثل التّقاضي الرّقميّ تطوّراً منضبطاً داخل النّسق الإجرائيّ القائم، أم أنّه يكشف عن قصور بنيويّ يستدعي إعادة صياغة تشريعيّة جذريّة؟ وفي هذا السّياق، يهدف هذا البحث إلى مقاربة التّقاضي الرّقميّ مقاربة نقديّة تحليليّة، تستجلي حدود الإطار التّشريعيّ الرّاهن، وتقيس مدى اتّساقه مع ضمانات المحاكمة العادلة، وصولاً إلى بلورة مداخل إصلاحيّة تُسهِم في بناء عدالة رقميّة متوازنة وشرعيّة.

الكلمات المفتاحيّة: التّقاضي الرّقميّ، ضمانات المحاكمة العادلة، القانون الإجرائيّ، رقمنةُ القضاء، الإصلاح التّشريعيّ.

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة | العدد 27، المجلد 9، السنة الثالثة | آذار (مارس) 2026 | رمضان 1447
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

Confronting Legislative Gaps While Preserving Fair Trial Guarantees

Author: Researcher / Ghada Fouad Haddad | Lebanese Republic
PhD student at the Private Law | Islamic University Of Lebanon -IUL
E-mail : ghada.haddad.bouzakhem@gmail.com | https//:orcid.org/0009−0009−7290−2365
https://doi.org/10.70758/elqarar/9.27.17
Supervised by: Prof. Dr. / Ghaleb Khalil Farhat

Received : 27/2/2026	**Accepted :** 10/3/2026	**Published :** 15/3/2026

Cite this article as: Haddad, *Gada Fouad, Confronting Legislative Gaps While Preserving Fair Trial Guarantees, Supervised by Prof. Dr. Ghaleb Khalil Farhat, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 9, issue 26, Third year, 2026, pp. 399-424. https://doi.org/10.70758/elqarar/9.27.17*

Abstract

Digital litigation has emerged as a central component of contemporary judicial systems, promising efficiency and broader access to justice. However, its implementation often confronts legislative gaps, as many regulations rely on adaptations of traditional procedural codes designed for physical court settings, which may not adequately address the unique challenges posed by digital environments. This raises critical questions regarding the preservation of fair trial guarantees, including the right of defense, adversarial proceedings, and judicial impartiality. Additionally, this study adopts a critical approach to examine the adequacy of current legal frameworks in safeguarding these guarantees while addressing the challenges posed by digital procedures. It further proposes reform-oriented solutions to bridge legislative gaps and ensure that digital litigation develops within a coherent, balanced, and fair procedural framework.

Keywords: Digital Adjudication, Fair Trial Guarantees, Judicial Digitalization, Legislative Reform, Access to Justice.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المقدمة

مع ما تقدّمَ من تمهيدٍ عام، يأتي دورُ استعراضِ الأُسسِ التّحليليّة لهذا البحث.

أولًا: أسبابُ اختيارِ الموضوع

نظرًا لأهميّةِ الرّقمنةِ القضائيةِ والتّحدياتِ التّشريعيةِ التي ترافقُها، وحرصًا على ضماناتِ المحاكمةِ العادلة، يأتي هذا البحثُ ليكشفَ عن الأسبابِ التي دفعتْ إلى اختيارِه، وهي كما يلي:

▪أهميةُ التّحوّلِ الرقميّ للقضاءِ: أصبحَ التقاضي الرقميّ جزءًا لا يتجزّأُ من منظومةِ العدالةِ الحديثةِ، خصوصًا مع توسّعِ استخدامِ التّكنولوجيا وتسريعِ الإجراءاتِ القضائيّة.

▪وجودُ قصورٍ تشريعيّ واضح: معظمُ التّشريعاتِ الحاليّةِ ما زالت غير مُعدّة لتواكبَ خصوصيّةَ الخصومةِ الرّقمية، وهو ما يستدعي دراسةً نقديّةً لمعالجةِ هذه الثّغرات.

▪ضمانُ العدالةِ وحمايةُ الحقوق: إنَّ الحفاظَ على ضماناتِ المحاكمةِ العادلةِ في البيئةِ الرقميّةِ أصبح تحدّيًا جديدًا يستحقُّ البحثَ والتحليلَ، بما في ذلك حقُّ الدّفاعِ وعلنيةُ الجلساتِ وحيادُ القاضي.

▪قلّةُ الدّراساتِ المحليّة: على الرّغمِ من الاهتمامِ الدوليّ، إلّا أنَّ الدّراساتِ العربية والمحليّةَ حول مواجهةِ التّشريعاتِ للرقمنةِ القضائيّةِ لا تزال محدودةً، ممّا يخلقُ فرصةً لإضافةِ معرفةٍ جديدة.

▪أهميّةُ الموضوعِ للممارسةِ القضائيّة: لا شكّ أنَّ دراسةَ هذا الموضوعِ تساعدُ صانعي القرارِ على فهمِ التحدياتِ التشريعيةِ، ووضعِ حلولٍ إصلاحيةٍ قابلةٍ للتطبيق، بما يضمن توازنًا بين سرعةِ التقاضي الرقميّ والحفاظِ على ضماناتِ المحاكمةِ العادلةِ وحمايةِ حقوقِ الأطراف.

ثانيًا: أهميّةُ البحثِ وحدودُه

تبرزُ أهميّةُ هذا البحثِ في تسليطِ الضّوءِ على التّحدياتِ التّشريعيةِ والمقتضياتِ الإجرائيّةِ المرتبطةِ بالتقاضي الرقميّ، إذ يتيحُ فهمًا معمّقًا لمدى انسجامِ القوانينِ القائمةِ مع متطلباتِ العدالةِ الرقمية، ويقدّمُ مقترحاتٍ إصلاحيّةً تُسهمُ في تطويرِ الإطارِ التشريعيّ وتحقيقِ توازنٍ بينَ السّرعةِ الرقميّةِ وضماناتِ المحاكمةِ العادلة. كما يُثري البحثُ المعرفةَ العلميّةَ في هذا المجالِ، ويستفيدُ منهُ كما ذكرنا القضاةُ وصانعو القرارِ والممارسونَ القانونيّون.

أما حدودُ البحثِ فتتمثّلُ في تركيزِه على الإطارِ التشريعيّ الوطنيّ والتّحدّياتِ المرتبطةِ بضماناتِ

المحاكمةِ العادلةِ، دون التوسعِ بشكل مفرطٍ في دراسةِ الجوانبِ التقنيّةِ التفصيليّةِ للمنصّاتِ الرقميةِ أو مقارنةٍ شاملةٍ بينَ جميعِ التّجاربِ الدوليّة، مع الاكتفاءِ بالإشارةِ إلى أبرزِ النّماذجِ المقارَنةِ لدعمِ الطّرحِ التحليليّ.

ثالثا: أهدافُ البحث

لا شكَّ أنّ هذا البحثَ يعوّلُ على نتائجَ مميزةٍ يهدفُ للوصولِ إليها، أهمُّها:

▪تحليلُ الإطارِ التّشريعيّ الحاليّ للتقاضي الرقميّ لتحديدِ الثّغراتِ والإشكالاتِ التي تعيقُ فعاليّةَ الإجراءاتِ الرقميّةِ.

▪تقييمُ مدى التزامِ التشريعاتِ بضماناتِ المحاكمةِ العادلةِ، بما في ذلك حقُّ الدفاعِ وعلنيةُ الجلساتِ وحيادُ القاضي.

▪اقتراحُ حلولٍ إصلاحيةٍ وتشريعيةٍ تهدفُ إلى تعزيزِ عدالةِ وكفاءةِ التقاضي الرقميّ.

▪تسليطُ الضّوءِ على أفضلِ الممارساتِ المقارنةِ في الرقمنةِ القضائيّةِ للاستفادةِ منها في تطويرِ الإطارِ الوطنيّ.

▪تقديمُ رؤيةٍ شاملةٍ للتّوازنِ بينَ السّرعةِ الرقميّةِ وضمانِ العدالة، بما يحقّقُ الوصولَ إلى عدالةٍ فعّالةٍ وآمنةٍ للأطراف.

رابعًا: إشكاليّةُ البحث

مع التحوّلِ المُتسارعِ نحو الرّقمنةِ في المنظومةِ القضائيّة، أصبحَ التقاضي الرقميّ أداةً حيويّةً لتيسيرِ الوصولِ إلى العدالةِ وتسريعِ الإجراءات، إلّا أنَّ هذا التحوّلَ باتَ يواجهُ تحدياتٍ تشريعيةً جوهريّةً، إذ أنَّ الإطارَ القانونيَّ النّافذَ صُمّمَ أصلاً للخصومةِ التقليديّةِ ولم يأخذْ بعينِ الاعتبارِ خصوصيّةَ الإجراءاتِ الرقميّة.

ويكمنُ جوهرُ الإشكاليةِ في ربطِ زاويتين متنافرتين: السّعي لتحقيقِ فعاليّة وسرعةِ التقاضي الرقميّ، كما الالتزامُ بضماناتِ المحاكمةِ العادلةِ التي تشملُ حقَّ الدفاعِ وعلنيّةَ الجلساتِ وحيادَ القاضي وحمايةَ الحقوقِ الأساسيّةِ للأطراف.

هذا الاحتقانُ يطرحُ سؤالًا محوريًّا:

كيفَ يمكنُ للتّشريعِ الوطنيّ أن يواكبَ متطلّباتِ التقاضي الرقميّ ويعالجَ القصورَ التشريعيَّ، دون

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

أن يؤدّي ذلكَ إلى المساسِ بالحقوقِ الأساسيةِ وضماناتِ العدالةِ في المحاكمات؟

وتنبثقُ عن هذا السّؤالِ عدّةُ تساؤلاتٍ فرعيّة:

ما هي الثغراتُ التّشريعيّةُ التي تعيقُ فعاليّةَ الخصومةِ الرقميّةِ؟

كيف يمكنُ تحقيقُ توازنٍ بينَ السّرعةِ الرقميّةِ وضماناتِ المحاكمةِ العادلةِ؟

ما هي أفضلُ الممارساتِ الإصلاحيّةِ المقارَنة التي يمكنُ الاستفادةُ منها لتحسينِ الإطارِ القانونيّ الوطنيّ؟

خامسًا: الجديدُ في الدّراسة

تستندُ هذه الدّراسةُ إلى معالجةِ إشكاليّةٍ لم تُناقَش بشكلٍ معمّقٍ في الأبحاثِ السّابقةِ في السّياقِ العربيّ، حيثُ تجمعُ بينَ أمورٍ عديدةٍ وزوايا متباعدة، أبرزها:

التّحليلُ النقديُّ للتشريعاتِ الوطنيةِ المتعلّقةِ بالتقاضي الرقميّ، مع التّركيزِ على القصورِ التشريعيّ والآثارِ المحتملةِ على ضماناتِ المحاكمةِ العادلة.

تقديمُ رؤيةٍ إصلاحيّةٍ عمليّةٍ، عبرَ اقتراحِ حلولٍ قابلةٍ للتّطبيقِ تهدفُ إلى تطويرِ الإطارِ القانونيّ الوطنيّ ومواكبةِ الرقمنةِ القضائية دون المساسِ بحقوقِ الأطراف.

المقارنةُ المُستقاةُ من التّجاربِ الدّوليةِ البارزة، لا بهدفِ الإحاطةِ بكلّ التجارب، بل لتسليطِ الضّوءِ على أفضلِ المُمارساتِ التي يمكنُ الاستفادةُ منها في السّياقِ المحليّ.

التّوازنُ بينَ السّرعةِ الرّقميةِ وحقوقِ الأطراف، وهو محورٌ يميزُ الدّراسةَ عن غيرِها، إذ تسعى إلى الجمعِ بينَ فعاليةِ الإجراءاتِ الرقميّةِ والالتزامِ بضماناتِ المحاكمةِ العادلة.

سادسًا: المناهجُ المعتمدَةُ في البحث

اعتمدَ البحثُ على مجموعةٍ من المناهجِ العلميّةِ المكمّلةِ لبعضِها لضمانِ تحليلٍ شاملٍ ومتوازنٍ للقضيةِ المدروسة، وتشمل:

المنهجَ الوصفيّ التّحليليّ: لتقديمِ عرضٍ مفصّلٍ للإطارِ التشريعيّ الحاليّ للتقاضي الرقميّ وتسليطِ الضوءِ على الثغراتِ القانونيةِ والضّماناتِ الإجرائيةِ.

المنهجَ المقارن: لمقارنةِ التّجاربِ الدّوليّةِ الرّائدةِ في الرقمنةِ القضائيةِ واستلهامِ أفضلِ الممارساتِ

التي يمكنُ تطبيقُها في السّياقِ الوطنيّ.

المنهجَ النقديّ: لتحليلِ مدى كفايةِ القوانينِ الوطنيةِ في حمايةِ حقوقِ الأطرافِ وضمانِ العدالةِ أثناءَ الخصومةِ الرقمية، مع تقديمِ تقييمٍ علميّ واقتراحِ حلولٍ إصلاحية.

المنهجَ الاستقرائيّ: لاستخلاصِ نتائجَ وتوصياتٍ عمليّةٍ مبنيةٍ على دراسةِ التشريعاتِ الوطنيةِ ومراجعةِ التّجاربِ المقارَنة، بهدفِ تقديمِ مقترحاتٍ قابلةٍ للتّطبيقِ لتعزيزِ فعاليّةِ التقاضي الرقميّ وضمانِ حقوقِ الأطراف.

سابعًا: خطّةُ البحث

المبحثُ الأوّلُ: الإطارُ التّشريعيّ للتّقاضي الرّقمي

المطلبُ الأوّلُ: الأسسُ القانونيّةُ للتقاضي الرقمي

الفرعُ الأوّلُ: القوانينُ الوطنيّةُ المنظّمةُ للخصومةِ الرقميّة

الفرعُ الثّاني: المبادئُ العامّةُ للعدالةِ الرقميّة

المطلبُ الثّاني: القصورُ التّشريعيّ والتّحدياتُ العمليّة

الفرعُ الأوّلُ: الثغراتُ التشريعيّةُ وتأثيرُها على سيرِ الدّعوى الرقميّة

الفرعُ الثّاني: التّحدياتُ الإجرائيّةُ والفنيّة

المبحثُ الثّاني: ضماناتُ المُحاكمةِ العادلةِ في التّقاضي الرقمي

المطلبُ الأوّلُ: حقوقُ الأطرافِ وضماناتُ العدالة

الفرعُ الأوّلُ: حقُّ الدّفاعِ والتّمثيلِ القانوني

الفرعُ الثّاني: علنيّةُ الجلساتِ وحِيادُ القاضي

المطلبُ الثّاني: مقترحاتُ إصلاحيّةٌ لتعزيزِ العدالةِ الرقميّة

الفرعُ الأوّلُ: تعزيزُ الإطارِ التّشريعيّ للعدالةِ الرقميّة

الفرعُ الثّاني: الحلولُ الإجرائيّةُ والفنيّةُ لضمانِ فعاليّةِ العدالةِ الرقميّة

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المبحثُ الأوّل: الإطارُ التّشريعيُّ للتّقاضي الرقمي

يشكّلُ هذا المبحثُ الرّكيزةَ الأساسيّةَ لفهمِ القواعدِ القانونية[1] التي تُنظّمُ الخصومةَ في فضاءِ العدالة[2] الإلكترونيّةِ. يهدفُ إلى تحليلِ التّشريعاتِ الوطنيّةِ[3] والمبادئ العامّة للعدالةِ الرقمية، بما يضمنُ سيرَ الدّعوى بكفاءةٍ ووفقَ معاييرِ النزاهةِ والشفافيةِ. كما يتناولُ المبحثُ الثغراتِ التّشريعيةِ والقصورَ القانونيَّ الذي قد يعيقُ تنفيذَ الأحكامِ الرقمية، إضافةً إلى التّحدياتِ الإجرائيّةِ والفنيّةِ التي تواجهُها المحاكمُ والمنصّاتُ القضائيّة. وبناءً عليه، سوف يُقسمُ المبحثُ إلى مطلبينِ أساسيين: الأوّلُ يركّزُ على الأسسِ القانونيّةِ للتقاضي الرقميّ، والثاني يعالجُ القصورَ التّشريعيَّ والتحدياتِ العمليةَ المرتبطةَ به. ويتيحُ هذا التّقسيمُ تقديمَ دراسةٍ متكاملةٍ تربطُ بينَ النّصوصِ القانونيّةِ والتّطبيقاتِ العمليّة، بما يُسهِمُ في فهمِ طبيعةِ التحوّلاتِ الرقميّةِ في منظومةِ القضاء.

المطلبُ الأوّل: الأسسُ القانونيّةُ للتّقاضي الرقمي

يمثّلُ هذا المطلبُ قاعدةً لفهمِ الإطارِ القانونيّ الذي يقومُ عليهِ التّقاضي الرقميّ[4]، إذ يسلّطُ الضّوءَ على النّصوصِ التّشريعيّةِ الوطنيّةِ[5] والمبادئ العامّةِ التي تُنظّمُ الخصومة[6] الإلكترونيّة. ويهدفُ إلى تحديدِ الأسسِ القانونيّةِ التي تكفلُ حقوقَ الأطرافِ وتسهّلُ سيرَ الدّعوى بكفاءةٍ، مع مراعاةِ التزاماتِ القضاةِ والمحامينَ في البيئةِ الرقميّة. كما يسعى المَطلبُ إلى توضيحِ كيفيةِ تكامُلِ هذه الأسسِ مع المبادئ العامّة للعدالة، بما يحققُ توازنًا بينَ السّرعةِ التقنيةِ وحقوقِ الدفاع، ويضمنُ الحيادَ والتجرّدَ والشفافيّةَ في إجراءاتِ المحاكمِ الرقميّة. ومن هذا المنطلق، سيتمُّ تحليلُ المطلبِ من خلالِ فرعينِ رئيسيين: الأوّلُ يتناولُ القوانينَ الوطنيةَ المنظّمةَ للخصومةِ الرقميّة، والثّاني يركّزُ على المبادئ العامّة للعدالةِ الرقميّة.

الفرعُ الأوّلُ: القوانينُ الوطنيّةُ المنظّمةُ للخصومةِ الرقميّة

استنادًا إلى التحوّلِ المُتسارعِ نحو الرّقمنةِ في القضاءِ، تكتسبُ دراسةُ القوانينِ الوطنيةِ المنظّمةِ للخصومةِ الرقميّةِ أهميّةً بالغةً، إذ تحدّدُ هذه القوانينُ الإطارَ القانونيَّ الذي يستندُ إليه سيرُ الخصوماتِ الرقميةِ وتنظيمُ عملِ المحاكم، بما يضمَنُ حقوقَ الأطرافِ والتزاماتِهم. ولم يَعُد التقاضيُ يقتصرُ على الحضورِ الماديّ والمستنداتِ الورقية، بل أصبحَ يعتمدُ على الوسائطِ الإلكترونيةِ في تقديمِ الطلبات، وعقدِ الجلسات، وإصدارِ القرارات، ما يستدعي وجودَ نصوصٍ واضحةٍ لضمانِ المشروعيةِ وحمايةِ العدالة.

وتتمثّلُ أهميةُ هذه القوانينِ في تحديدِ الشّروطِ والإجراءاتِ الواجبِ اتباعُها، وتنظيمِ الاتصالِ

الإلكترونيّ بينَ المحكمةِ والأطراف، وتثبيتِ حجيّةِ المستنداتِ الرقمية، بما يعزّزُ الثقةَ في النظامِ القضائيّ الرقميّ ويحافظُ على المبادئ الأساسيّةِ للمحاكمةِ العادلة. وبناءً عليه، يهدفُ هذا الفرعُ إلى تحليلِ الإطارِ القانونيّ العامّ للتقاضي الرقميّ، وبيانِ مدى قدرتهِ على ضمانِ فعاليّةِ الإجراءاتِ القضائيّةِ وحمايةِ حقوقِ الأطراف.

الفقرةُ الأولى: الإطارُ القانونيُّ العامّ للمحاكمِ الرّقمية

تشكّلُ القوانينُ الوطنيةُ الإطارَ الأساسيَّ الذي يُنظّمُ سيرَ الخُصومةِ الرقميّةِ[7] ويحدّدُ مسؤولياتِ الأطرافِ والقضاةِ والمحامينَ في البيئةِ الإلكترونية[8]. وتشملُ هذه النّصوصُ التشريعيةُ[9] قواعدَ إثباتِ المستنداتِ الرقميةِ[10]، وضمانَ سريّةِ المعلومات، وتحديدَ آلياتِ تقديمِ الدّعاوى إلكترونيًّا، بالإضافةِ إلى تنظيمِ الجلساتِ الافتراضيّةِ وإصدارِ الأحكامِ الرقمية. ويظهرُ من دراسةِ هذه التّشريعاتِ تنوّعُ الأساليبِ بينَ الدّول، حيثُ ركّزَ بعضُها على الهيكليّةِ القانونيّةِ للمحاكمِ الرقمية، فيما اهتمّت أخرى بالجوانبِ التقنيّةِ والأمنيّةِ للمعاملاتِ الإلكترونية، بما يعكسُ محاولةَ التّوازنِ بينَ الحداثةِ التّكنولوجيّةِ وحمايةِ الحقوقِ الأساسيّة.

الفقرةُ الثّانية: أهميّةُ التّشريعاتِ في تعزيزِ فعاليّةِ التّقاضي الرقمي

تكتسبُ القوانينُ المحدّثةُ[11] أهميّةً بالغةً في ضمانِ كفاءةِ التقاضي الرقميّ[12] وفاعليّةِ الإجراءاتِ القضائيّة، إذ تعتمدُ قوّةُ النّظامِ القضائيّ على وضوحِ النّصوصِ القانونيّةِ وملاءمتِها للبيئةِ الرقميّة. كما تلعبُ هذه التشريعاتُ دورًا محوريًّا في تعزيزِ ثقةِ الأطرافِ[13] في العدالةِ الإلكترونيّة، من خلالِ تحديدِ معاييرَ واضحةٍ لحقّ الدّفاع، وضمانِ تكافؤ الفُرص[14]، والالتزامِ بمبادئ الشّفافيّةِ والحيادِ، بما يرسّخُ النّزاهةَ ويحدُّ من إمكانيةِ استغلالِ الثّغراتِ التقنيّةِ أو القانونيّةِ لصالحِ طرَفٍ دونَ آخر.

الفرعُ الثّاني: المبادئُ العامّةُ للعدالةِ الرقميّة

إنَّ العدالةَ الرقميّة[15] ليست تقنياتٍ وبرامجَ حديثةً في إدارةِ الخصومةِ القضائيّة، بل تتجاوزُ ذلكَ لتؤسّسَ لولادةِ نموذجٍ قضائيّ جديدٍ يعيدُ صياغةَ العلاقةِ بينَ المتقاضينَ والمؤسّسةِ القضائيةِ ضمنَ إطارٍ قوامُهُ السّرعةُ والشّفافيةُ والفعاليّةُ دون المساسِ بضماناتِ المحاكمةِ العادلة[16]. فالعدالةُ الرقميّةُ لا تمثلُ قطيعةً مع المبادئ التقليديةِ للعدالة، وإنّما تشكلُ امتدادًا وظيفيًّا لها، يهدفُ إلى تعزيزِ قدرتها على الاستجابةِ لمتطلباتِ البيئةِ الرقميّة، وتجاوزِ القيودِ الماديّةِ التي طالما شكّلت عائقًا أمامَ حُسنِ سيرِ العدالةِ وانتظامِها.

وانطلاقًا من ذلك، فإنَّ مشروعيةَ العدالةِ الرقميةِ لا تستمدُّ أساسَها من التقنيةِ ذاتها، بل من مدى خضوعِها لجُملةٍ من المبادئ القانونيّةِ العامةِ[17] التي تكفلُ تحقيقَ التّوازنِ بينَ مقتضياتِ التّحديثِ

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

التقنيّ ومتطلّباتِ الحمايةِ القانونيةِ للحقوقِ والحريات. إذ يظلُّ الهدفُ الجوهريُّ هو ضمانُ بقاءِ العدالة في صورتِها الرقميّةِ، عدالةً قائمةً على أسسِ الشّرعيةِ الإجرائيّةِ، والمساواةِ بينَ الخصومِ، وصونِ حقوقِ الدّفاعِ، وتأمينِ الثّقةِ في الإجراءاتِ القضائيّةِ الإلكترونيّةِ[18] المعتمدة. وعلى هذا الأساس، فإنَّ تكريسَ العدالةِ الرقميّةِ يقتضي الارتكازَ على منظومةٍ من المبادئ التي تضبطُ ممارستَها، وتحدّدُ إطارَها القانونيّ، وتضمنُ عدمَ تحوّلِ الوسيلةِ التقنيةِ إلى مصدرٍ للإخلالِ بضماناتِ التّقاضي، بل إلى أداةٍ لتعزيزِها وترسيخِها.

وتأسيسًا على ما تقدّم، تبرزُ ضرورةُ تحديدِ المبادئ العامّةِ التي يقومُ عليها نظامُ العدالةِ الرقمية، بوصفِها الإطارَ الذي يضمنُ مشروعيّتَها ويحفظُ توازنَها بينَ متطلباتِ التطوّرِ التقنيّ وضماناتِ التقاضي. وبالتالي، يقتضي الأمرُ بيانَ هذه المبادئ وشرحَ مضمونِها، تمهيدًا لبيانِ مرتكزاتِها الأساسيةِ.

الفقرةُ الأولى: مفهومُ العدالةِ الرقميّةِ وأهدافُها

لا يقتصرُ التحوّلُ نحوَ العدالةِ الرقميّةِ على مجرّدِ إدخالِ الوسائطِ التكنولوجيّةِ في إدارةِ الخصومةِ القضائيّةِ، بل يتعدّى ذلك ليؤسّسَ نموذجًا قضائيًّا جديدًا يُعيدُ صياغةَ العلاقةِ وبلورتها بينَ المتقاضينَ والمؤسّسةِ القضائيةِ ضمنَ إطارٍ يقومُ على السّرعةِ والشّفافيّةِ والفعاليّةِ، دونَ المساسِ بضماناتِ المحاكمةِ العادلةِ[19]. فالعدالةُ الرقميةُ ليست ندًّا لمبادئ العدالةِ التقليديّةِ، وإنّما تعتبرُ امتدادا طبيعيّا لها، يهدفُ إلى تعزيزِ قدرتِها على الاستجابةِ والامتثالِ لمتطلّباتِ البيئةِ الرقميّةِ، وتجاوزِ القيودِ الماديةِ بتخطّي المطبّات التي طالما شكلتْ عائقًا أمامَ حُسنِ سيرِ العدالةِ وانتظامِها.

ويعني مفهومُ العدالةِ الرقميةِ بشكلٍ أساسيّ اعتمادَ الوسائلِ التكنولوجية لتيسيرِ الوصولِ إلى القضاء، وتحسينِ إدارةِ النزاعات، وضمانِ دقةِ الإجراءاتِ القضائية، بما يرفعُ من مستوى الكفاءةِ القضائيةِ ويقلّلُ الوقتَ والتكاليفَ على الأطراف. كما ترتبطُ أهدافُها بالارتقاءِ بمبادئ الشفافيةِ والمساواةِ بينَ الخصوم، وصونِ حقوقِ الدفاع، وتأمينِ الثقةِ في الإجراءاتِ القضائية، بحيثُ تصبحُ التقنيةُ أداةً لتعزيزِ العدالةِ وليسَ وسيلةٍ تقنيةٍ[20]. ويشملُ ذلكَ تطويرَ أنظمةِ التوثيقِ الإلكترونيّ، وإتاحةَ الوصولِ إلى المعلوماتِ القانونية، وتمكينَ المتقاضينَ من متابعةِ سيرِ الدعوى بشكلٍ مباشرٍ، ما يضمنُ العدالةَ لكلّ الأطرافِ بما في ذلكَ مَن يواجهون صعوباتٍ في التّنقلِ أو يقيمون في مناطقَ نائية.

الفقرةُ الثّانية: الأساسُ القانونيّ والضّوابطُ الحاكمةُ للعدالةِ الرقميّة

كما أسلفنا، أثبتتِ الوقائعُ أنَّ العدالةَ الرقميّةَ لا تستمدُّ مشروعيتَها من مجرّدِ استخدامِ الوسائلِ التكنولوجية، بَل من مدى خضوعِها لمجموعةٍ من المبادئ القانونيةِ العامّةِ التي تكفلُ تحقيقَ التّوازنِ بينَ مقتضياتِ التحديثِ التقنيّ ومتطلّباتِ حمايةِ الحقوقِ والحريات[21]. فالتقنيةُ، مهما بلغتْ درجةُ

تطوّرِها، لا يمكنُ أن تكونَ بديلاً عن الضّماناتِ القانونيةِ، وإنّما تظلُّ وسيلةً خاضعةً لإطارٍ قانونيّ يُحدّدُ شروطَ استخدامِها، ويضمنُ توافقَها مع قواعدِ الشّرعيّةِ الإجرائيّةِ ومبادئ المحاكمةِ العادلة. وبناءً عليه، فإنَّ إدماجَ الوسائلِ الرقميّةِ في العملِ القضائيّ يجبُ أن يتمَّ بطريقةٍ تكفلُ احترامَ القواعدِ الأساسيّةِ التي يقومُ عليها النّظامُ القضائيّ، وفي مقدّمِها مبدأُ المساواةِ بينَ الخصوم وحقُّ الدفاعِ وعلنيةُ الإجراءات، وضمانُ حيادِ القاضي.

كما تقتضي العدالةُ الرقميّةُ توفيرَ الضّوابطِ الكفيلةِ بحمايةِ حقوقِ المتقاضينَ في البيئةِ الإلكترونيّة، من خلالِ تأمينِ سريّةِ البيانات، وضمانِ سلامةِ الإجراءات، وإمكانيّةِ التحقّقِ من صحّةِ المستنداتِ والتّصرفاتِ القضائيّةِ المنجزةِ إلكترونيًا[22]. ويهدفُ ذلكَ إلى تعزيزِ ودعمِ الثّقةِ في الوسائلِ الرقميّةِ المستخدَمة، وضمانِ عدمِ تحوّلِ التقنيةِ إلى مصدرٍ للإخلالِ بضماناتِ التقاضي، بل إلى أداةٍ تُسهمُ في دعمِ فعاليّةِ القضاءِ وتعزيزِ كفاءتِه. وعلى هذا الأساس، فإنَّ احترامَ المبادئ القانونيّةِ العامّةِ يشكّلُ الرّكيزةَ الأساسيّةَ التي تقومُ عليها العدالةُ الرقميّةُ، ويضمنُ توافقَها مع متطلّباتِ الشرعيةِ وحمايةِ الحقوق.

المطلبُ الثّاني: القصورُ التّشريعيّ والتّحدياتُ العمليّة

طالما أنَّ التحوّلَ نحو العدالةِ الرقميّةِ يُشكّلُ خطوةً جوهريّةً في سبيلِ تحديثِ المنظومةِ القضائيّةِ وتعزيزِ كفاءتِها،لكنَّ هذا التحوّلَ لا يخلو من تحدّياتٍ قانونيّةٍ وعمليّةٍ تفرضُها طبيعةُ البيئةِ الرقميّةِ وحداثةُ تطبيقاتِها في المجالِ القضائيّ. إذ أنَّ إدماجَ الوسائلِ التكنولوجية في الإجراءاتِ القضائيةِ يثيرُ جملةً من الإشكالياتِ المرتبطةِ بمدى كفايةِ الأطرِ التشريعية[23] المعمول بها لاستيعابِ هذا التحوّلِ، وقدرتِها على تنظيمِ مختلفِ جوانبِه بما يضمنُ تحقيقَ التّوازنِ بينَ مستلزمات التطوّرِ التقنيّ وضماناتِ التقاضي. ذلكَ أنَّ العديدَ من النّصوصِ القانونيةِ وُضعت في ظلّ بيئةٍ تقليديةٍ، ولم تكن مهيأةً لتنظيمِ إجراءاتٍ تتمُّ عبرَ وسائلَ إلكترونيةٍ، الأمرُ الذي أدىَ إلى بروزِ حالاتٍ من القصورِ التشريعيّ[24]، سواءً من حيثُ غياب النصوصِ الصريحة التي تُنظّمُ بعضَ مظاهرِ التقاضي الرقميّ، أو من حيثُ عدمِ وضوحِ الأحكامِ المتعلقةِ بحجيّةِ المستنداتِ الإلكترونية[25]، أو شروطِ صحّةِ الإجراءاتِ المُنجزةِ عن بُعد.

وإلى جانبِ هذا القصورِ التشريعيّ، تبرزُ تحدّياتٌ عمليّةٌ تُعيقُ التطبيقَ الفعليَّ للعدالةِ الرقمية، تتعلّقُ بالجوانبِ التقنيّةِ والتنظيميّةِ، ومدى جاهزيّةِ البنيةِ التحتيّةِ الرقميةِ، وتأهيلِ المواردِ البشريةِ القادرةِ على التّعاملِ مع الوسائلِ التكنولوجيةِ الحديثة. كما تثيرُ هذه التحدياتُ تساؤلاتٍ حولَ مدى ضمانِ أمنِ المعلوماتِ القضائيةِ[26]، وحمايةِ البياناتِ الشخصيةِ للمتقاضينَ، وضمانِ استمراريّةِ المرفقِ القضائيّ في البيئةِ الرقميةِ بكفاءةٍ وموثوقية. وبناء على ذلك، فإنَّ نجاحَ العدالةِ الرقميّةِ لا يتوقفُ على مجرّدِ تبنّي الوسائلِ التقنيةِ، بل يقتضي توفيرَ إطارٍ تشريعيّ واضحٍ ومتكاملٍ، مدعومٍ

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

بآليّاتٍ عمليّةٍ فعّالةٍ تضمنُ سدادَ تطبيقِه.

وتأسيسًا على ما تقدّم، يقتضي الأمرُ تناولَ مظاهرِ القصورِ التشريعيّ التي تعترضُ تنظيمَ العدالةِ الرقمية، فضلًا عن التحدّياتِ العمليّةِ التي تواجهُ تطبيقَها، وذلك من خلال بيانِ أوجهِ النقصِ في التنظيمِ القانونيّ من جهةٍ، واستعراضِ الصّعوباتِ العمليّةِ المرتبطةِ بالتنفيذِ من جهةٍ أخرى، تمهيدًا لبحثِها بالتفصيل في الفرعينِ الآتيين.

الفرعُ الأوّل: مظاهرُ القصورِ التشريعيّ في تنظيمِ العدالةِ الرّقميّة

بما أنَّ البُنيةَ التّشريعيَّةَ تشكّلُ الدّعامةَ الأساسيّةَ لتنظيمِ العدالةِ الرقميّة، فإنَّ العديدَ من النّصوصِ الحاليّة، التي وُضعتْ في بيئةٍ تقليديّةٍ، لم تُساير التّطوراتِ التّقنيّةَ الحديثةَ. ويترتّبُ على ذلك صعوبةٌ في تنظيمِ بعضِ الإجراءاتِ الإلكترونيةِ، كإيداعِ العرائضِ، أو تبليغِ الخصومِ، أو عقدِ الجلساتِ عن بُعد، نظرًا لغيابِ نصوصٍ صريحةٍ[27] تحدّدُ هذه العمليات وتكفلُ صحتَها القانونيةَ.

وبما أنَّ معالجةَ هذا القصورِ تتطلبُ استجابةً تشريعيةً شاملةً، أصبحَ من الضروريّ وضعُ إطارٍ قانونيٍّ متكاملٍ[28] ينظّمُ مختلفَ جوانبِ التقاضي الرقميّ، ويضمنُ شروطَ صحّةِ الإجراءات، ويحمي حقوقَ المتقاضينَ، بما يحقّقُ التوازنَ بينَ التطورِ التقنيّ ومتطلباتِ الشرعيةِ الإجرائية، ويرسّخُ الثقةَ في النظامِ القضائيّ الرقميّ.

الفقرةُ الأولى: المعوّقاتُ التشريعيةُ أمامَ العدالةِ الرقميّة

بالرّغمِ من أنَّ الإطارَ التشريعيّ يشكّلُ الرّكيزةَ الأساسيّةَ لتنظيمِ العدالةِ الرقميّة، غيرَ أنَّ العديدَ من النّصوصِ القانونيّةِ الحاليّة وُضعتْ في بيئةٍ تقليديةٍ كلاسيكيّة غير مؤهلةٍ لمواكبةِ التّطوراتِ التقنيّةِ، ما أظهرَ فجوةً تشريعيّةً قاصرة عن تنظيمِ الإجراءاتِ الإلكترونيةِ. فغيابُ تنظيمٍ واضحٍ لإيداعِ العرائضِ، وتبليغِ الخصومِ، وعقدِ الجلساتِ عن بُعد، يثيرُ تساؤلاتٍ حولَ صحةِ هذهِ الإجراءاتِ وحجيّتِها القانونية[29].

وبناءً على ما سبق بيانُه، فإنَّ معالجةَ هذا القصورِ تتطلّبُ وضعَ إطارٍ قانونيّ متكامل[30] ينظّمُ مختلفَ جوانبِ التقاضي الرقميّ، ويضمنُ شروطَ صحّةِ الإجراءاتِ وحمايةَ حقوقِ المتقاضينَ، بما يوازنُ بينَ التطوّرِ التقنيّ ومتطلباتِ الشرعيّةِ الإجرائيّةِ، ويرسّخُ الثقةَ في النّظامِ القضائيّ الرقميّ.

الفقرةُ الثّانية: أثرُ الثّغراتِ التّشريعيّةِ على سيرِ الدّعوى الرّقميّة

يمتدُّ أثرُ القصورِ التشريعيّ إلى مختلفِ مراحلِ التّقاضي الرقميّ، حيثُ يؤدّي غيابُ النّصوصِ الصّريحةِ[31] إلى تضاربِ الاجتهاداتِ القضائيةِ بشأنِ صحّةِ الإجراءاتِ الإلكترونية، كإيداعِ العرائضِ

أو تبليغِ الخصومِ عن طريقِ الوسائطِ الرقمية. كما يخلقُ هذا القصورُ إشكالاتٍ عملية تتعلّقُ بسرعةِ الفصلِ في الدّعوى، إذ قد تتوقفُ بعضُ الإجراءاتِ لحينِ التأكّدِ من صحّةِ التّبليغِ أو التّوقيعِ الإلكترونيّ، مما يُبطئُ سيرَ العدالةِ ويؤثرُ على كفاءتِها. كذلك، يزدادُ احتمالُ الطّعونِ والإشكالاتِ الإجرائيةِ، خصوصًا إذا لم تُحدّدِ القوانينُ بشكلٍ واضحٍ شروطَ قبولِ الأدلّةِ الإلكترونيةِ[32] أو طرقَ الاحتفاظِ بها. كلُّ ذلكَ يضعُ النظامَ القضائيَّ الرقميّ أمامَ تحدّياتٍ تطبيقيةٍ ملموسةٍ، تتطلبُ تدخّلًا تشريعيًّا عاجلًا لتحديدِ المسؤوليّاتِ، وضمانِ سلامةِ الإجراءات، وحمايةِ حقوقِ المتقاضينَ، بما يوازنُ بين مواكبةِ التّطورِ التكنولوجيّ والأخذ بمتطلّباتِ الشرعيّةِ الإجرائيّة.

الفرعُ الثّاني: التحدّياتُ الإجرائيّةُ والفنيّة

لا يقتصرُ الضّعفُ والخللُ في التّقاضي الرقميّ على الجانبِ التشريعيّ فقط، بل يمتدُّ إلى التحدياتِ العمليّةِ والفنيّةِ التي تواجهُ سيرَ الإجراءاتِ القضائيّةِ عن بُعد. فاعتمادُ الوسائطِ الإلكترونيّةِ يفرضُ وجودَ بيئةٍ تقنيةٍ مجهزةٍ بكفاءةٍ، ويحتاجُ إلى معرفةٍ دقيقةٍ بأساليبِ التّبليغِ الإلكترونيّ، وكيفيّةِ عقدِ الجلساتِ عن بُعد، وإدارةِ المستنداتِ الرقميّةِ بطريقةٍ تضمنُ صحّتَها القانونيّة. كما أنَّ اختلافَ مستوى التأهيلِ الرقميّ بين القضاةِ والمحامينَ والمتقاضينَ يضيفُ بُعدًا تطبيقيًا معقّدًا، يجعلُ بعضَ الإجراءاتِ عرضةً للتأخيرِ أو الطّعنِ في صحّتِها.

إلى جانبِ ذلك، تبرزُ أهميّةُ حمايةِ البياناتِ وسريةِ المعلوماتِ في بيئةٍ رقميّةٍ معرّضةٍ للقرصنةِ أو الخطأ البشريّ، وهو ما يضعُ الأجهزةَ القضائيةَ أمامَ تحدّ مزدوج: التكيّفُ مع التقنيّةِ الحديثةِ وضمانُ الامتثالِ للمعاييرِ القانونيّة. وبناءً على ذلك، يكتسبُ هذا الفرعُ أهميةً خاصّةً في تحليلِ مظاهرِ الصّعوباتِ العمليّةِ والفنيّةِ التي يمكنُ أن تعرقلَ فعاليّةَ العدالةِ الرقميةِ، ويعدُّ مدخلًا طبيعيًا لتناولِ الفقرتينِ التاليتينِ: الفقرةِ الأولى التي ستبحثُ في التحدّياتِ الإجرائية، والفقرةِ الثانيةِ التي ستتناولُ التحدياتِ الفنية.

الفقرةُ الأولى: التحدّياتُ الإجرائيّةُ في التّقاضي الرقمي

تواجهُ العدالةُ الرّقميّةُ تحدّياتٍ إجرائيّةً متعدّدةً [33] تؤثرُ على سرعةِ وكفاءةِ سيرِ الإجراءاتِ القضائية، ومن أبرزِها تنظيمُ الجلساتِ عن بُعد بطريقةٍ تضمنُ حضورَ جميعِ الأطرافِ ومراعاةَ الحقوقِ الإجرائية. كما تبرزُ صعوبةُ التبليغِ الإلكترونيّ [34] للخصومِ، خصوصًا في حالةِ تغيّرِ بياناتِ الاتصالِ أو عدمِ إلمامِ الأطرافِ بالوسائطِ الرقميّةِ المستخدمةِ، ممّا قد يؤدّي إلى تأخيرِ الفصلِ في النزاعِ أو الطّعنِ في صحّةِ الإجراء.

إضافةً إلى ذلك، يواجهُ القضاةُ والمحامونَ أحيانًا نقصًا في الخبرةِ التقنيةِ، ما يزيدُ من احتمالاتِ الأخطاءِ أثناءَ التّعاملِ مع المنصّاتِ الإلكترونيةِ، مثلَ إدارةِ المستنداتِ الرقميّةِ وتوثيقِ المحاضر.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

كذلك، قد تظهَرُ إشكالاتٌ مرتبطةٌ بتنظيمِ مواعيدِ الجلساتِ وتوقيتِ الإشعارات، ما يتطلّبُ ضَبطًا إداريًّا دقيقًا لضمانِ سيرِ الدّعوى بشكلٍ سلسٍ. كلُّ هذهِ التّحدياتِ الإجرائيّةِ تؤكّدُ الحاجةَ إلى آليّاتٍ تنظيميّةٍ واضحةٍ تسهمُ في تقليصِ المخاطرِ وتحسينِ كفاءةِ النّظامِ القضائيّ الرقميّ.

الفقرةُ الثّانية: التّحدياتُ الفنيّةُ في التّقاضي الرقمي

تجسّدُ التحدّياتُ الفنيّةُ أحدَ أبرزِ العوائقِ أمامَ فعاليّةِ النظامِ القضائيّ الرقميّ، إذ تتعلقُ أساسًا بمدى كفاءةِ المنصّاتِ الإلكترونيةِ [35] وقدرتِها على إدارةِ الملفّاتِ والوثائقِ بشكلٍ آمنٍ ومرنٍ. كما تلعبُ حمايةُ البياناتِ [36] دورًا حيويًّا في ضمانِ سريّةِ المعلوماتِ وصحّةِ التّوقيعاتِ الإلكترونيةِ، خصوصًا مع زيادةِ المخاطرِ المرتبطةِ بالاختراقاتِ التقنيةِ أو الأخطاءِ البشرية.

ومن التّحدياتِ الأخرى الاعتمادُ على تجهيزاتٍ تقنيّةٍ غيرِ متكاملةٍ أو ضعفُ البنيةِ التحتيّةِ الرقميّةِ في بعضِ المحاكمِ، ما يؤدّي إلى تأخّرِ الجلساتِ أو صعوبةِ عقدِها عن بُعد. إضافةً إلى ذلك، يواجهُ المستخدمونَ من قضاةٍ ومحامينَ وأطرافِ الدّعوى صعوباتٍ في التّعاملِ مع الأنظمةِ الرقميّةِ المعقدةِ، وهو ما يحدُّ من كفاءةِ الإجراءاتِ ويزيدُ احتماليّةَ الأخطاء. هذهِ التحدياتُ الفنيّةُ تبرزُ الحاجةَ إلى تطويرِ بنيةٍ تقنيّةٍ متكاملةٍ، واعتمادِ حلولٍ مبتكرةٍ تضمنُ استمراريّةَ الإجراءاتِ الرقميّةِ، وتحافظُ على سرعةِ وكفاءةِ التقاضي، مع حمايةِ الحقوقِ الأساسيّةِ للمتقاضينَ.

المبحثُ الثّاني: ضماناتُ المُحاكمةِ العادلةِ في التّقاضي الرقمي

في ظلّ التّحوّلِ المُتسارعِ نحو اعتمادِ الوسائلِ التكنولوجيّةِ في المجالِ القضائيّ، برزتِ الحاجةُ إلى تأكيدِ احترامِ ضماناتِ المحاكمةِ العادلةِ ضمنَ بيئةِ التقاضي الرقميّ، بما يكفلُ– كما أسلفنا مرارًا– تحقيقَ التّوازنِ بين مقتضياتِ التّطورِ التقنيّ من جهة ومتطلباتِ حمايةِ الحقوقِ الأساسيةِ للأطرافِ من جهة أخرى. فلا يقتصرُ التقاضي الرقميّ على كونِه وسيلةً إجرائيةً حديثةً، بل يشكّلُ إطارًا قانونيًّا جديدًا يفرضُ إعادةَ النّظرِ في كيفيّةِ كفالةِ حقوقِ الدفاعِ [37]، وضمانِ التمثيلِ القانونيّ [38]، وتحقيقِ شفافيةِ الإجراءاتِ من خلالِ علنيةِ[39] الجلسات ، وتعزيزِ حيادِ[40] القاضي .

كما يثيرُ هذا النمطُ من التّقاضي جملةً من المسائلِ المرتبطةِ بمدى كفايةِ النصوصِ القانونيةِ السائدة، وضرورةِ تطويرِ الأطرِ التشريعيّةِ والإجرائيّةِ بما يتلاءمُ مع خصوصيتِه، ويضمنُ أيضًا عدمَ المساسِ بمقوماتِ العدالةِ وأسسِها. وانطلاقًا من ذلك، يعالجُ هذا المبحثُ الضّماناتِ القانونيّةَ الكفيلةَ بتحقيقِ المحاكمةِ العادلةِ في التّقاضي الرقميّ، وذلك من خلالِ مطلبينِ رئيسيين: الأوّلُ يركّزُ على حقوقِ الأطرافِ وضماناتِ العدالةِ، فيما يُخصَّصُ الثاني لعرضِ المقترحاتِ الإصلاحيّةِ الرّاميةِ إلى تعزيزِ فعاليّةِ العدالةِ الرقميّةِ وترسيخِ ضماناتِها.

المطلبُ الأوّل: حقوقُ الأطرافِ وضماناتُ العدالة

ممّا لا ريبَ فيهِ أنَّ حمايةَ حقوقِ الأطرافِ وضمانَ تحقيقِ العدالةِ من الرّكائزِ الأساسيّةِ لأيّ نظامٍ قضائيّ، ويكتسبُ هذا الأمرُ أهميّةً مضاعَفةً في ظلّ التقاضي الرقميّ، حيثُ يفرضُ التحوّلُ إلى الوسائلِ الإلكترونيّةِ تحدّياتٍ جديدةً تتعلّقُ بكيفيّةِ ممارسةِ هذهِ الحقوقِ وضمانِ شفافيّةِ الإجراءات. ويشملُ هذا المطلبُ دراسةَ أهمّ الضّماناتِ التي تكفلُ المحاكمةَ العادلةَ، من خلالِ التّركيزِ على جانبينِ رئيسيين: الأوّلُ يتعلّقُ بحقّ الدفاعِ والتّمثيلِ القانونيّ للأطرافِ، فيما يتناولُ الثّاني علنيّةَ الجلساتِ وحيادَ القاضي، بما يضمنُ احترامَ مبادئ العدالةِ وحمايةَ مصالحِ المتقاضينَ ضمنَ بيئةٍ رقميّةٍ حديثةٍ.

الفرعُ الأوّل: حقُّ الدّفاعِ والتّمثيلِ القانوني

يعدُّ حقُّ الدّفاعِ بمثابةِ حجرِ الزّاويةِ في المحاكمةِ العادلةِ، ويكتسبُ أهميّةً خاصّةً في بيئةِ التقاضي الرقميّ، حيثُ يواجهُ الأطرافُ تحدّياتٍ تقنيّةً قد تحدُّ من قدرتِهم على متابعةِ الإجراءاتِ والمشاركةِ فيها. ولهذا، يصبحُ توفيرُ المشاركةِ الرقميّةِ [41] أحدَ الأساسيّات لتمكينِ الأطرافِ من حضورِ الجلساتِ الإلكترونيّةِ والتّفاعلِ مع سيرِ القضيّةِ بشكلٍ فعّال.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

كما يبرزُ دورُ التّمثيلِ القانونيّ في دعمِ هذا الحقّ، إذ يساعدُ المحامونَ الأطرافَ على ممارسةِ حقوقِهم بشكلٍ كاملٍ، ويضمنُ لهم الوصولَ إلى الوثائقِ [42] القانونيّةِ اللّازمةِ لعرضِ دفوعِهم والدّفاعِ عن مصالحِهم في البيئةِ الرقميّة.

مع الجمعِ بين هذينِ العنصرينِ، تتعزّزُ قدرةُ الأطرافِ على المشاركةِ الفعّالةِ في التقاضي الرقميّ، ويصبحُ تحقيقُ العدالةِ أكثرَ ضمانًا وشفافية.

الفقرةُ الأولى: تعزيزُ كفاءةِ الدّفاعِ الرّقمي

يمثّلُ حقُّ الدّفاعِ الرّكيزةَ الأساسيّةَ في ضمانِ المحاكمةِ العادلةِ، ويكتسبُ أهميّةً متزايدةً في ظلّ التقاضي الرقميّ، حيثُ قد تواجهُ الأطرافُ تحدياتٍ تقنيةً في متابعةِ الجلساتِ أو تقديمِ دفوعِهم عبرَ الوسائلِ الإلكترونيةِ. ولضمانِ ممارسةِ هذا الحقّ بفعاليةٍ، يصبحُ توفيرُ التفاعلِ الرقميّ [43] أحدَ الضماناتِ الجوهريّةِ التي تمكّنُ الأطرافَ من المشاركةِ الكاملةِ في سيرِ الدّعوى، مما يعززُ قدرتَهم على الدفاعِ عن مصالحِهم القانونية. كما يُعدُّ الاطلاعُ المستمرُّ على المستنداتِ [44] من العواملِ الأساسيّةِ التي تتيحُ للطّرفِ تقديمَ دفوعِه بشكلٍ متكاملٍ، وضمانَ عدمِ المساسِ بحقوقِه أثناءَ الإجراءاتِ الرقميّة. ويظهرُ من ذلكَ أنَّ تكاملَ هذهِ العناصرِ يعزّزُ من فعاليّةِ الدّفاعِ الرقميّ ويضمنُ حمايةَ حقوقِ الأطرافِ ضمنَ بيئةِ التّقاضي الحديثة.

الفقرةُ الثّانية: تعزيزُ حمايةِ الأطرافِ عبرَ التّمثيلِ القانوني

من المُسلّمِ به أنَّ التّمثيلَ القانونيّ باتَ يشكّلُ عنصرًا محوريًّا في كفالةِ حقّ الدفاع، إذ يتيحُ للطّرفِ الذي لا يمتلكُ الخبرةَ الكافيةَ للتّعاملِ مع الإجراءاتِ القانونيّةِ أن يمارسَ حقوقَه بشكلٍ كاملٍ وفعّال. ويكتسبُ هذا التمثيلُ أهميةً خاصةً في بيئةِ التقاضي الرقميّ، حيثُ قد تواجهُ الأطرافُ صعوباتٍ تقنيّةً أو تنظيميّةً في تقديمِ مستنداتِهم أو متابعةِ الجلساتِ الإلكترونيةِ.

لذلك، يُعتبرُ دعمُ المحامي الرقميّ [45] من العواملِ الأساسيّةِ التي تضمنُ للطّرفِ القدرةَ على الدفاعِ عن مصالحِه بفعاليّةٍ، بينما يُسهمُ تنظيمُ الوصولِ إلى الملفّاتِ [46] في توفيرِ الاطّلاعِ المستمرّ على جميعِ الوثائقِ الضّروريّةِ لدعمِ الدّفوعِ القانونيةِ. وبهذهِ الطريقةِ، يكتملُ التمثيلُ القانونيُّ كضمانةٍ حقيقيّةٍ لحمايةِ حقوقِ الأطرافِ وتعزيزِ نزاهةِ وعدالةِ الإجراءاتِ الرقمية.

الفرعُ الثّاني: علنيّةُ الجلساتِ وحيادُ القاضي

ممّا لا شكَّ فيه أنَّ علنيّةَ الجلساتِ وحيادَ القاضي يشكّلانِ أبرزَ الضّماناتِ الأساسيّةِ التي تكفلُ المحاكمةَ العادلةَ، لِما لها من أثرٍ مباشرٍ على شفافيّةِ الإجراءاتِ القضائيّةِ وثقةِ الأطرافِ في نزاهةِ القضاءِ. وفي سياقِ التقاضي الرقميّ، تكتسبُ هذه الضماناتُ أهميةً مضاعفةً، حيثُ تتطلبُ

البيئةُ الإلكترونيةُ آليّاتٍ واضحةً لضمانِ اطلاعِ الأطرافِ على مجرياتِ الدّعوى واستقلاليّةِ القاضي وتجرّده في الفصلِ بين الأطرافِ دون أيّ تأثيراتٍ خارجية.

ويعالجُ هذا الفرعُ هذه الضّماناتِ من خلالِ فقرتين: الأولى تفردُ مساحةً لعلنيةِ الجلساتِ وسبلِ تحقيقِ الشفافيةِ في الإجراءاتِ الرقميّةِ، فيما تركّزُ الثانيةُ على حيادِ القاضي وضرورةِ الحفاظِ على النّزاهةِ والحيادِ في الفصلِ بين الأطرافِ.

الفقرةُ الأولى: ضمانُ شفافيّةِ الجلساتِ الرقميّة

إنَّ علنيّةَ الجلساتِ توفّرُ إحدى الوسائلِ الأساسيّةِ لضمانِ الشّفافيةِ والمساءلةِ القضائيةِ، إذ تتيحُ للأطرافِ متابعةَ مجرياتِ الدعوى ورصدَ سيرِ الإجراءاتِ الرقميةِ بشكلٍ مباشرٍ. وتُسهمُ عمليّةُ إتاحةِ المعلوماتِ القضائيةِ [47] في تعزيزِ الشفافيةِ، إذ يمكنُ للأطرافِ متابعةَ الجلساتِ عن بُعد والتّأكدَ من سلامةِ الإجراءات. كما يساهمُ تسجيلُ الجلساتِ الرقمية [48] في توثيقِ كلّ ما يجري أثناءَ المحاكمةِ، ما يضمنُ الرّجوعَ إليها عندَ الحاجةِ ويقوّي الثقةَ في نزاهةِ النظامِ القضائيّ الرقميّ.

الفقرةُ الثّانية: الحفاظُ على نزاهةِ القاضي في البيئةِ الرقميّة

لا شكَّ أنَّ حيادَ القاضي يشكّلُ ضمانةً أساسيّةً لتحقيقِ العدالةِ، إذ يقتضي أن يفصلَ في القضيّةِ دونَ أيّ تأثيراتٍ خارجيةٍ، فلا يُظهِر تحيّزًا مباشَرًا أو غيرِ مباشرٍ لأحد الأطراف. وفي التقاضي الرقميّ، يصبحُ هذا المبدأُ أكثرَ حساسيّةً بسببِ طبيعةِ الوسائلِ الإلكترونيّةِ والإمكانيّاتِ التقنيّةِ التي قد تؤثرُ على الحُكمِ بطريقةٍ أو بأخرى. ومن أهمّ الوسائلِ لذلك، اعتمادُ آليّاتِ المراقبةِ القضائيةِ [49] التي تضمنُ التزامَ القضاةِ بالحيادِ، ووجودُ ضوابطِ النزاهةِ الرقميةِ [50] التي تحدُّ من أيّ تدخلاتٍ خارجيةٍ محتملةٍ، بما يقوّي ثقةَ الأطرافِ في نزاهةِ النظامِ القضائيّ الرقميّ.

المطلبُ الثّاني: مقترحاتٌ إصلاحيّةٌ لتعزيزِ العدالةِ الرقميّة

لا ريب أنَّ التحوّلَ الرقميّ في القضاءِ لا يقتصرُ على إدخالِ أدواتٍ تقنيةٍ جديدةٍ [51]، بل يتطلبُ إعادةَ النظرِ في الأسسِ القانونيةِ والإجرائيّةِ للمرفقِ القضائيّ، بما يضمنُ استمراريّةَ العدالةِ وفاعليتَها في البيئةِ الرقمية. فمن خلالِ اعتمادِ مجموعةٍ من المقترحاتِ الإصلاحيّةِ، يمكنُ تعزيزُ قدرةِ النظامِ القضائيّ على التّعاملِ مع التّحدياتِ الرقميّةِ، وتوفيرُ بيئةٍ تتيحُ التقاضي بشكلٍ أسرعَ وأكثرَ شفافيةً، دون الإخلالِ بحقوقِ الأطرافِ أو ضماناتِ المحاكمةِ العادلة.

ويهدفُ هذا المطلبُ إلى تقديمِ رؤيةٍ شاملةٍ للإصلاح، من خلالِ التّركيزِ على تحسينِ الإطارِ القانونيّ والمؤسّسيّ بما يتوافقُ مع التّطوراتِ التكنولوجيّة، واستكشافِ الوسائلِ العمليّةِ والتقنيّةِ التي تجعلُ التقاضي الرقميّ أكثرَ كفاءةً ومرونةً. ويُقسَمُ المطلبُ إلى فرعينِ رئيسيين، حيثُ يركزُ الفرعُ

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الأوّلُ على الحلولِ التشريعيةِ بدءًا من تعديلِ القوانينِ الحاليةِ وصولًا إلى إصدارِ نصوصٍ جديدةٍ تنظمُ التقاضي الرقميّ وتحمي حقوقَ الأطرافِ. أما الفرعُ الثّاني فسوف يختصُّ بالحلولِ الإجرائيّةِ والفنيّةِ، ويبحثُ في تطويرِ البنيةِ التحتيّةِ الرقميّةِ، واعتمادِ منصّاتٍ قضائيةٍ موحّدةٍ، كما في تقديمِ التدريبِ الكافي للقضاةِ والعاملينَ في المحاكمِ لضمانِ سيرِ الإجراءاتِ بسلاسةٍ وكفاءة.

الفرعُ الأوّل: تعزيزُ الإطارِ التشريعيّ للعدالةِ الرقميّة

ثبتَ وبصورةٍ قاطعةٍ أنَّ الإطارَ التشريعيّ هو الدعامةُ الأساسيةُ التي يقومُ عليها أيُّ تحوّلٍ رقميّ في مرفقِ القضاءِ، إذ لا يمكنُ إرساءُ عدالةٍ رقميةٍ فعّالةٍ في غيابِ منظومةٍ قانونيةٍ تستوعبُ هذا التحوّلَ وتضبطُ مساراتِه. فالتقاضي الرقميّ وإن كان لا يقومُ إلّا بإدخالِ أدواتٍ تقنيةٍ إلى العملِ القضائيّ، لكنه بحاجة إلى قواعدَ تشريعيةٍ ناظمةٍ للإجراءاتِ، منسجمةٍ مع البيئةِ الرقميةِ، كفيلةٍ في الوقتِ ذاتِه باحترامَ الضماناتِ الدستوريةِ للمحاكمةِ العادلةِ. وبالتالي، فإنَّ تحديثَ التشريعاتِ لا يُعدُّ خيارًا تكميليًّا، بل ضرورةً حتميّةً لتمكينِ المحاكمِ من اعتمادِ الوسائلِ الرقميّةِ ضمنَ إطارٍ قانونيّ واضحٍ يحدّدُ الشّروطَ والآثارَ والمسؤوليات.

وانطلاقًا من ذلك، يتناولُ هذا الفرعُ مسارينِ متكاملينِ للإصلاحِ التشريعيّ؛ يتمثّلُ أولُهُما في مراجعةِ القوانينِ النّافذة وتكييفِها مع متطلباتِ البيئةِ الرقميةِ، من خلالِ إدماجِ أحكامٍ تنظّمُ التوقيعَ الإلكترونيَّ، وحجيّةَ المحرّراتِ الرقميّةِ، وضوابطَ حفظِ البيانات. أمّا المسارُ الثّاني، فيتّصلُ بسنّ تشريعاتٍ متخصّصةٍ تُعنى بحمايةِ البياناتِ القضائيةِ [52] وتنظيمِ إدارةِ المنصّاتِ الرقميّةِ، بما يسدُّ الثّغراتِ القائمةَ ويعزّزُ الثقةَ في منظومةِ العدالةِ الرقميّة.

الفقرةُ الأولى: تعديلُ القوانينِ السّائدة لتتوافقَ مع متطلّباتِ العدالةِ الرقميّة

إنَّ مجرياتِ الأمورِ تُبيّنُ أنَّ التشريعاتِ المتخصّصةِ [53] والمعمول بها بحاجةٍ إلى تحديثٍ مستمرٍّ لمواكبةِ التطوراتِ التكنولوجيةِ التي يشهدُها التقاضي الرقميّ. فالقوانينُ الحاليةُ في كثيرٍ من الأحيانِ لا تغطّي بشكلٍ كاملٍ حقوقَ الأطرافِ أو تحدّدُ واجباتِ المحاكمِ عند التّعاملِ مع الأدلةِ الرقميّةِ وحفظِ المستنداتِ الإلكترونية. وتبرزُ الحاجةُ إلى إدراجِ نصوصٍ واضحةٍ تنظّمُ التوقيعَ الإلكترونيّ، وتحفظُ المستنداتِ الرقمية، وتضبطُ طرائقَ إثباتِ العملياتِ الرقمية، بما يضمنُ حمايةَ الحقوقِ وتحقيقَ العدالةِ.

كما تشيرُ الوقائعُ إلى ضرورةِ اعتمادِ القوانينِ التنظيميّةِ [54] التي توفّرُ إطارًا واضحًا للتّعاملِ مع المنصّاتِ الرقميّةِ، وتضمنُ حمايةَ البياناتِ الحسّاسةِ وسريةَ المعلوماتِ القضائيّةِ، مع تسهيلِ الوصولِ إلى الخدماتِ الرقميّةِ للمواطنين. ويؤدّي تعديلُ هذهِ القوانينِ إلى تعزيزِ ثقةِ المتقاضينَ في النّظامِ القضائيّ الرقميّ، وتوضيحِ مسؤولياتِ القضاةِ والعاملينَ في المحاكمِ عندَ التّعاملِ مع

المستنداتِ الرقمية، مع الحفاظِ على التّوازنِ بين سرعةِ التقاضي وحمايةِ حقوقِ الأطراف.

الفقرةُ الثّانية: إصدارُ قوانينَ جديدةٍ متخصّصةٍ لدعمِ العدالةِ الرقميّة

تفرضُ التّحدياتُ الرّقميّةُ الحاليّةُ الحاجةَ إلى سنّ تشريعاتٍ رَقميّةٍ متخصّصةٍ [55] تهدفُ إلى سدّ الثغراتِ في القوانينِ التقليديّةِ وتوفيرِ إطارٍ قانونيّ واضحٍ للتعاملِ مع القضايا الرقميّةِ والمنصّاتِ الإلكترونيّةِ. فهذهِ التشريعاتُ الجديدةُ تضمنُ حقوقَ الأطرافِ في بيئةٍ رقميّةٍ متغيرةٍ، وتوضحُ مسؤولياتِ القضاةِ والعاملينَ في المحاكمِ بشأنِ التّعاملِ مع الأدلّةِ الرقميّةِ وحفظِها بشكلٍ آمنٍ وموثوقٍ، بما يعزّزُ فعاليّةَ وسرعةَ التقاضي.

كما تبرزُ أهميّةُ إرساءِ المعاييرِ القانونيةِ للمنصّاتِ القضائيةِ [56]، والتي تهدفُ إلى تنظيمِ البنيةِ التحتيّةِ الرقميّةِ للمحاكمِ وضمانِ شفافيةِ الإجراءاتِ وسهولةِ الوصولِ إليها للمواطنين. ويشملُ ذلك وضعَ آليّاتٍ للتحقّقِ من صحّةِ المستنداتِ الإلكترونيةِ، وضمانَ سلامةِ البياناتِ أثناءَ النقلِ والمعالجةِ، ووضعَ قواعدٍ واضحةٍ للتفاعلِ بين المستخدمينَ والمنصاتِ الرقميةِ، بما يدعمُ ثقةَ الجمهورِ بالنظامِ القضائيّ الرقميّ ويقللُ من الأخطاءِ أو التّجاوزاتِ أثناءَ التقاضي.

الفرعُ الثّاني: تفعيلُ الحلولِ الإجرائيّةِ والتقنيّةِ لضمانِ فعاليّةِ العدالةِ الرقميّة

لا يقتصرُ إصلاحُ نظامِ العدالةِ الرقميةِ على تطويرِ الإطارِ التشريعيّ فحسبَ، بل يمتدُّ ليشملَ تحديثَ الآليّاتِ الإجرائيةِ وتعزيزَ البنيةِ التقنيةِ التي يقومُ عليها هذا النظامُ، باعتبارِ أنَّ النصوصَ القانونيةَ، مهما بلغتْ دقّتُها، تظلُّ غيرَ كافيةٍ إذا لم تقترنْ بإجراءاتٍ عمليةٍ واضحةٍ ووسائلَ تقنيةٍ فعّالةٍ تكفلُ حسنَ تطبيقِها. إذ أنَّ تحقيقَ عدالةٍ رقميةٍ فعّالةٍ يقتضي إعادةَ النظرِ في الإجراءاتِ القضائيةِ التقليديةِ وتكييفَها بما يتلاءمُ مع البيئةِ الرقميةِ، بما يضمنُ تبسيطَ مسارِ الدّعوى، وتسريعَ الفصلِ فيها، وتعزيزَ ضماناتِ التقاضي.

كما أنَّ الاعتمادَ على الوسائلِ التقنيةِ الحديثةِ يشكّلُ عنصرًا أساسيًا في دعمِ هذا التحولِ، من خلالِ توفيرِ منصاتٍ إلكترونيةٍ آمنةٍ، وضمانِ سلامةِ تبادلِ البياناتِ، وتأمينِ التواصلِ بين مختلفِ أطرافِ العمليةِ القضائية. ومن هذا المنطلق، تبرزُ أهميةُ اعتمادِ حلولٍ إجرائيّةٍ وتقنيّةٍ متكاملةٍ من شأنِها تعزيزُ كفاءةِ النظامِ القضائيّ الرقميّ وضمانُ فعاليتهِ. وعليهِ، سيتمُّ تناولُ هذهِ الحلولِ من خلالِ فقرتينِ متتاليتين، تُخصَّصُ الأولى لبيانِ الإصلاحاتِ الإجرائيةِ اللازمة، فيما تُعنى الثانيةُ بتوضيحِ المقوّماتِ التقنيّةِ الضّروريةِ لدعمِ وتطويرِ منظومةِ العدالةِ الرقمية.

الفقرةُ الأولى: الإصلاحاتُ الإجرائيّةُ اللّازمةُ لتعزيزِ فعاليّةِ العدالةِ الرقميّة

تُظهرُ التطوّراتُ المتسارعةُ في مجالِ العدالةِ الرقميةِ أنَّ نجاحَ هذا النموذجِ القضائيّ لا يتوقفُ

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

على وجودِ إطارٍ قانونيّ حديثٍ فحسب، بل يرتبطُ بصورةٍ وثيقةٍ بمدى إصلاحِ وتحديثِ الإجراءاتِ القضائيةِ ذاتِها، بما يسمحُ بتكييفِها مع متطلباتِ البيئةِ الرقميةِ. ويقتضي ذلك العملَ على رقمنةِ[57] الإجراءاتِ القضائيةِ بما يضمنُ الانتقالَ من المعالجةِ الورقيةِ التقليديةِ إلى المعالجةِ الإلكترونيةِ التي تتيحُ تسجيلَ الدعاوى ومتابعتَها والفصلَ فيها عبرَ الوسائلِ الرّقميةِ، الأمرُ الذي يسهمُ في تبسيطِ المسارِ الإجرائيّ وتقليلِ التعقيداتِ الشكليّةِ التي قد تعيقُ الوصولَ إلى العدالة.

كما يبرزُ في هذا السّياقِ اعتمادُ التبليغِ الإلكترونيّ[58] كوسيلةٍ قانونيةٍ حديثةٍ تتيحُ إخطارَ الخصومِ بالإجراءاتِ والقراراتِ القضائيةِ بصورةٍ سريعةٍ وآمنةٍ، بما يعزّزُ فعاليّةَ التواصلِ القضائيّ ويحدُّ من التأخيرِ الناتجِ عن وسائلِ التبليغِ التقليديّةِ. كذلك، تبرزُ أهميّةُ اعتمادِ نظمِ إدارةِ الدّعوى الرقميةِ[59] التي تسمحُ بتنظيمِ ملفاتِ القضايا إلكترونيًّا، وتمكينِ القضاةِ وأطرافِ الدّعوى من الوصولِ إلى البياناتِ والمُستنداتِ بسهولةٍ، بما يدعمُ الشفافيةَ الإجرائيّةَ، ويسهمُ في تسريعِ الفصلِ في النّزاعاتِ، ويكرّسُ في الوقتِ ذاتهِ ضماناتِ المحاكمةِ العادلةِ في إطارِ البيئةِ الرقمية.

الفقرةُ الثّانية: المقوّماتُ التقنيّةُ الدّاعمةُ لمنظومةِ العدالةِ الرقميّة

إلى جانبِ الإصلاحاتِ الإجرائيّةِ، تقتضي فعاليّةُ العدالةِ الرقميّةِ توفيرَ بنيةٍ تقنيّةٍ متكاملةٍ قادرةٍ على استيعابِ التحوّلِ الرقميّ وضمانِ استقرارهِ واستمراريّتهِ. ويبدأُ ذلكَ بإنشاءِ منصّاتِ التقاضي الإلكترونيّ[60] التي تتيحُ إيداعَ الدّعاوى وتبادلَ المذكّراتِ وعقدَ الجلساتِ عن بُعد ضمن بيئةٍ رقميّةٍ موحّدة. هذا ما يعزّزُ سهولةَ الولوجِ إلى القضاءِ ويحدُّ من العوائقِ الماديّةِ والجغرافيّةِ. كما تبرزُ أهميّةُ تأمينِ هذه المنصّات من خلال اعتمادِ معاييرِ الأمنِ السيبرانيّ[61] التي تكفلُ حمايةَ البياناتِ القضائيّةِ من الاختراقِ أو التّلاعبِ، وصونَ سريّةِ المعطياتِ الشخصيّةِ للأطراف، بما يضاعفُ الثقةَ في النظامِ القضائيّ الرقميّ. ولا تقلّ عن ذلك أهميّةُ توظيفِ تقنياتِ التشفيرِ وحمايةِ البيانات[62] لضمانِ سلامةِ تبادلِ المستنداتِ والمراسلاتِ القضائيّةِ، ومنعِ الوصولِ غيرِ المشروعِ إليها، الأمرُ الذي يشكّلُ دعامةً أساسيّةً لتحقيقِ الموثوقيّةِ التقنيّةِ وترسيخِ ضماناتِ العدالةِ في البيئةِ الرقميّة.

خاتمةُ البحث

بعدَ استعراضِنا للإطارِ التشريعيّ للتقاضي الرقميّ في المبحثِ الأول، تناولنا الأسسَ القانونيةَ التي يقومُ عليها هذا النوعُ من التقاضي، مستندين في ذلك إلى القوانينِ الوطنيةِ المنظّمةِ للخصومةِ الرقميةِ والمبادئ العامّةِ للعدالةِ الرقميّة، وهو ما شجّعَ إصرارَنا للتأكيدِ على وجوبِ توفّرِ نصوصٍ قانونيّةٍ واضحةٍ تحدّدُ حقوقَ وواجباتِ الأطرافِ في البيئةِ الرقميّةِ، وتؤطّرُ سيرَ الدّعوى بطريقةٍ تتلاءَمُ مع التّطوراتِ التّكنولوجيّةِ الحديثة. وقد ارتأينا أنَّ دراسةَ القصورِ التشريعيّ والتّحدياتِ العمليةِ لا شك ستكشفُ عن ثغراتٍ واضحةٍ تؤثرُ على فاعليةِ الإجراءاتِ القضائيةِ الرقميةِ، سواءً من ناحيةِ النصوصِ القانونيةِ نفسِها أو من حيثُ التّحديات الإجرائيّة أوالفنيّة التي تواجهُها المحاكم، وهو ما يدفعُ إلى ضرورةِ اعتمادِ مراجعةٍ مستمرّةٍ للقوانينِ، وتطويرِ آليّاتِ التقاضي بما يواكبُ التغييرَ الرقميَّ المتسارع.

في المبحثِ الثاني، ركّزنا على ضماناتِ المحاكمةِ العادلةِ خلال السّيرِ بالتقاضي الرقميّ، فبحَثنا حقوقَ الأطرافِ والضّماناتِ الجوهريّة التي تكفلُ إجراءاتِ العدالةِ، بما في ذلكَ حقَّ الدفاعِ والتّمثيلِ القانونيّ، ووجوبَ علنيةِ الجلسات، وحيادَ القاضي، وهو ما توقّعنا أنه يشكّلُ الأساسَ الذي لا يمكنُ الاستغناء عنه لضمانِ نزاهةِ وشفافيةِ العمليّةِ القضائيةِ الرقميّة. واستنادًا إلى ذلكَ، توصّلنا إلى أنَّ احترامَ هذه الضّماناتِ ليس فقط واجبًا قانونيًّا، بل عنصرًا أساسيًّا لبناءِ ثقةِ الأطرافِ في النظامِ الرقميّ، خاصّة أنّه يحدُّ من المخاطرِ المرتبطةِ بالتّحوّلِ الرقميّ غيرِ المنضبط.

ولا بدَّ أن نختمَ البحثَ بالإشارةِ إلى أنَّ تعزيزَ العدالةِ الرقميّةِ يستلزمُ تبنّي مقترحاتٍ إصلاحيّةٍ متكاملة، تشملُ الحلولَ التشريعيةَ من تعديلِ القوانينِ المعمولِ بها وإصدارِ نصوصٍ متخصّصةٍ، إلى خلقِ الحلولِ الإجرائيّةِ والفنيّةِ كتطويرِ البنيةِ التحتيةِ الرقميّةِ، واعتمادِ منصّاتٍ قضائيّةٍ موحّدة، وتقديمِ التّدريبِ الكافي للقضاةِ والعاملينَ في المحاكم. واستِنادًا لكلّ هذه النقاط، تأكّد لنا أنَّ هذا التّكاملَ بين الأبعادِ القانونيّة والإجرائيّة والفنيّة يرسّخُ منظومةَ عدالةٍ رقميّةٍ فعّالةٍ وموثوقةٍ، تضمنُ حقوقَ الأطرافِ وتسرّعُ في إنجازِ القضايا، وتواكبُ التّطوراتِ التّقنيّةَ دون التّفريطِ في ضماناتِ المحاكمةِ العادلة.

في الختامِ، يمكنُ القولُ إنَّ ما تناولناهُ في هذا البحثِ أثرى استقراءَنا لآليّاتِ تنظيمِ التقاضي الرقميّ، وكشفَ عن أهميةِ الجمعِ بين التشريعِ المنظَّم والإجراءاتِ المُحكَمةِ والتقنياتِ الحديثةِ، وهو ما يجعلُ العدالةَ الرقميّةَ ليست مجردَ أداةٍ تقنيةٍ، بل منظومةً متكاملةً تستندُ إلى أسسٍ قانونيةٍ متينةٍ لضمانِ نزاهةِ القضاءِ وفاعليتهِ في العصرِ الرقميّ.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المراجع

[1] Richard Susskind Online Courts and the Future of Justice, Oxford University Press, 2019, pp. 30-78.

[2] أحمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2012، ص 52-15.

[3] Richard Susskind Tomorrow's Lawyers: An Introduction to Your Future, Oxford University Press ,2017, pp. 40-82.

[4] Daniel J. Solove Understanding Privacy, Harvard University Press, 2008, pp. 80-120.

[5] شفيق المصري، القانون الإجرائي اللبناني، أصول المحاكمات، بيروت، دار النهار للطباعة والنشر، 2008، ص 65-22.

[6] إدمون رباط، أصول المحاكمات المدنية في لبنان، بيروت، مطبعة الجامعة الأميركيّة، 2011، ص 78-35.

[7] Ethan Katsh & Orna Rabinovich-Einy, Digital Justice: Technology and the Internet of Disputes, Oxford University Press, 2017, pp. 50-120.

أيضا:

أنطوان الناشف ،شرح قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني، بيروت، دار النهضة، 2013، ص 92-50.

[8] Eoghan Casey, Digital Evidence and Computer Crime: Forensic Science, Computers, and the Internet, 3rd ed., Academic Press, 2011.

https://openlibrary.org/books/OL25543563M/Digital_evidence_and_computer_crime

أيضا:

مجلس شورى الدولة اللبناني، اجتهادات في حماية الحقوق الإجرائية، بيروت، منشورات المجلس، 2018 ، ص 30-10.

[9] Peter W. Singer And Allan Friedman,

Cybersecurity and Cyberwar: What Everyone Needs to Know, Oxford University Press, 2014, pp. 1-85. https://global.oup.com/academic/product/cybersecurity-and-cyberwar-9780199918096

أيضا:

محكمة، التمييز اللبنانية، اجتهادات حول القواعد الإجرائية واحترام الضمانات، بيروت، منشورات القضاء اللبناني، 2020 ص 28-5.

[10]حسن كيرة، أصول المحاكمات المدنية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1999، ص 72-30.

[11] Frank Pasquale, The Black Box Society: The Secret Algorithms That Control Money and Information, Harvard University Press, 2015, pp. 33-76

https://www.hup.harvard.edu/catalog.php?isbn=9780674970847

أيضًا:

فتحي والي، الوسيط في قانون القضاء المدني، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007، ص 112-154.

[12] Helen Xanthaki, Drafting Legislation, A Modern Approach, Routledge, 2014, pp. 55-89.

[13] Paul Craig & Grainne de Burca, EU Law Text, Cases and Materials,Oxford University Press, 2015, pp. 120-164. https://www.lgdj.fr/eu-law-9780198714927.html

[14] Michel Rosenfeld & András Sajó (eds.),The Oxford Handbook of Comparative Constitutional Law, Oxford University Press, 2012, pp. 17-62

[15] Michel Rosenfeld & András Sajo,

The Oxford Handbook of Comparative Constitutional Law, Ibid.,2012 https://academic.oup.com/edited-volume/43728

[16] Yochai Benkler, The Wealth of Networks: How Social Production Transforms Markets and Freedom, Yale University Press, 2006, pp. 12-48. https://yalebooks.yale.edu/book/9780300110568/the-wealth-of-networks

[17] Lawrence Lessig, Code and Other Laws of Cyberspace, Basic Books,1999, pp. 18-49

ايضا:

علي منصور، ضمانات حق الدفاع في الخصومة القضائية، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2011، ص 90-40.

[18] Adrian A. S. Zuckerman (ed.), Civil Justice in Crisis: Comparative Perspectives of Civil Procedure, Oxford University Press, 1999, pp. 27-68.

https://search.worldcat.org/title/Civil-justice-in-crisis-comparative-perspectives-of-civil-procedure/oclc/231809211

[19] International Bar Association, Digital Court Guidelines, IBA, 2022, pp. 10-32.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

[20] OECD, Justice Systems and Digitalisation Policies, OECD Publishing, 2022, pp. 29-70.

[21] World Bank, Justice for All Report, World Bank Publications ,2023, pp. 12-50.

[22] United Nations Office on Drugs and Crime, Model Law on Electronic Evidence , United Nations, 2021, pp. 5-38.

[23] عبد الله الحربي، التحول الرقمي في منظومة العدالة: الواقع والطموح، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الملك خالد، العدد 10، 2020، ص 45-63.

[24] سعود الزهراني، قواعد وإجراءات التقاضي الإلكتروني: الإطار القانوني والتشريعي، الرياض، دار اليمامة للنشر، 2019، ص 12-34.

[25] نورة العتيبي، الأثر القانوني للمستندات الإلكترونية في الإثبات القضائي، مجلة البحوث القانونية، جامعة الملك سعود، 2020، ص 77-89.

[26] خالد الأنصاري، حماية البيانات الشخصية في نظم التقاضي الإلكتروني، الرياض، مكتبة القانون الحديثة، 2022، ص 101-120.

[27] محمد عبد الفتاح محمود حبيش، تحقيق العدالة عبر منظومة التقاضي الرقمي: دراسة فقهية تطبيقية، مجلة كلية الشريعة والقانون، دقهلية، المجلد 29، العدد 1، 2024، ص 339-396.

[28] إبراهيم حمدان أحمد محمد، التقاضي الإلكتروني ودوره في تحقيق العدالة الناجزة، مجلة القضاء والقانون، كلية الحقوق– جامعة أسيوط، 2024.

[29] أحمد شوقي علي يوسف، وسائل الإثبات الإلكترونية في القضاء المدني مقارنة بالفقه الإسلامي، مجلة المحاكمات والقضاء، جامعة الأزهر، 2024.

mksq.journals.ekb.eg

[30] European Court of Human Rights, Guide on Article 6 of the European Convention on Human Rights, Council of Europe, 2022, pp. 10-55.

See too:

Larry A. DiMatteo et al. (eds.), The Cambridge Handbook of Lawyering in the Digital Age, Cambridge University Press, 2021 https://www.cambridge.org/core/books/the-cambridge-handbook-of-lawyering-in-the-digital-age/9781108837460

[31] عمر محمود حميد الحامدي & محمد علي الطعاني (2024).

التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية: دراسة مقارنة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 5، العدد 12، 2024.

https://doi.org/10.53796/hnsj512/40

[32] محمد حسن محمد حسن، الأدلة الرقمية وحجيتها كوسيلة إثبات في جرائم الاتصالات، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 4، ديسمبر 2024، ص 232-278.

https://jdl.journals.ekb.eg/article_394808.html

jdl.journals.ekb.eg

[33] محمود سيد أحمد إبراهيم سليمان، تحديات العدالة الرقمية أمام المحاكم المدنية، مجلة القانون والعدالة المدنية (MJLE)، المجلد 14، 2024، ص. 1103-1147 https://mjle.journals.ekb.eg/article_386608.html

[34] كمال عبدالرحيم العالوين & حامد فرحان بديوي، التبليغ الإلكتروني –دراسة مقارنة– مجلة العلوم القانونية (العدد الخاص ببحوث طلبة الدراسات العليا والتدريسيين)، الجزء الأول، 2026. https://jols.uobaghdad.edu.iq/index.php/jols/article/download/1229/759/2148

[35] Andrea Curtis & Aileen Kavanagh (eds.), Judicial Independence in the Age of Transformation: Court Reform and Digitalization, Cambridge University Press, 2022, pp. 30-72.

https://www.cambridge.org/core/books/judicial-independent-in-the-age-of-transformation/9781108934845

[36] Richard Susskind Online Courts and the Future of Justice: Digital Reform and Access to Justice ,Op.Cit.,2020 p 15-40.

[37] Ethan Katsh & Orna Rabinovich-Einy, Digital Justice, Op.Cit.,2017, pp. 22-47.

https://academic.oup.com/book/27240

[38] Ethan Katsh & Orna Rabinovich-Einy, Digital Justice,Ibid., 2017, pp. 40-75.

[39] Pedro A. Villarreal & Mireille Delmas-Marty (eds.), Reforming Legal Systems: Harnessing the Power of Globalization and Technology, Routledge, 2005, pp. 50-94.

[40] Andrea Curtis & Aileen Kavanagh (eds.), Judicial Independence in the Age of Transformation, Op.Cit.,2022, pp. 30-72.

https://www.cambridge.org/core/books/judicial-independent-in-the-age-of-transformation/9781108934845

[41] Cécile Chainais, Frédérique Ferrand, Lucie Mayer & Serge Guinchard, Procédure civile, Dalloz, 2024.

https://www.lgdj.fr/procedure-civile-9782247231898.html

[42] Loïc Cadiet et Emmanuel Jeuland, Droit judiciaire privé, LexisNexis, 2020.

[43] Serge Guinchard, Frédérique Ferrand, Cécile Chainais & Lucie Mayer, Procédure civile, Dalloz, 2019, pp. 120-164.

[44] قانون المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي (قانون رقم 81/2018)، الجمهورية اللبنانية، 2018، ص. 1-50. https://www.lp.gov.lb/CustomPage.aspx?id=3&law-id=345169

[45] قانون أصول المحاكمات المدنية (قانون رقم 41/1983)، الجمهورية اللبنانية، 1983، ص 1-175. https://www.justice.gov.lb/Library/Assets/Files/1494387256855

[46] دستور الجمهورية اللبنانية، الجمهورية اللبنانية، 1990، ص 5-82. https://www.lp.gov.lb/CustomPage.aspx?id=3&lawid=274847

[47] The Council of Europe Convention on Cybercrime (Budapest Convention), ETS No. 185, Council of Europe, 2001, pp. 1-45.

https://www.coe.int/en/web/cybercrime/the-budapest-convention

[48] European Journal of Law and Technology (EJLT) ,peer-reviewed articles on law and technology, selections 2018-2024, pp. 10-90.

https://ejlt.org/

[49] International Journal of Law and Information Technology ,peer-reviewed articles (2017-2024), pp. 15-75.

https://academic.oup.com/ijlit

[50] Computer Law & Security Review , peer-reviewed articles on cybersecurity and digital justice (2015-2024), pp. 20-84. https://www.sciencedirect.com/journal/computer-law-and-security-review

[51] Artificial Intelligence and Law ,Springer journal ,peer-reviewed articles on AI applications in law and digital justice (2016-2024), pp. 12-70.

https://link.springer.com/journal/10506

[52] Law, Innovation and Technology, peer-reviewed journal articles on law and technology (Taylor & Francis), selections 2017-2024, pp. 14-68.

https://www.tandfonline.com/loi/rlit20

[53] European Journal of Law and Technology (EJLT),Op.Cit.,(2018-2024), pp. 18-82

[54] UNODC, Toolkit to Combat Cybercrime, United Nations Office on Drugs and Crime, 2021, pp. 25-92.

[55] UN-HCR, Guidelines on Fair Trial and Due Process, United Nations High Commissioner for Refugees, 2018, pp. 1-48.

https://www.refworld.org/pdfid/5a8f4e3a4.pdf

[56] OECD, Measuring and Improving Access to Justice in Court Services: Learning from the United Kingdom's Experience, OECD Publishing, 2024, pp. 12-58.

[57] World Justice Project, Rule of Law Index 2023, World Justice Project, 2023, pp. 5-35 Digital Courts section

https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global

[58] Council of Europe, Platform of Good Practices in the Field of Cyberjustice, Council of Europe, 19 March 2021, pp. 8-52.

[59] Science & Justice- peer-reviewed articles on digital evidence and forensics, Elsevier, selections 2019-2024, pp. 15-64.

[60] Various Authors - Artificial Intelligence and Law, Springer, peer-reviewed articles, selections 2015-2024, pp. 22-78.

https://link.springer.com/journal/10506

[61] International Telecommunication Union (ITU), Global Digital Divide Report, ITU, 2022, pp.10-45, justice tech section

https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/publications/gidr2022.aspx

[62] Cambridge Law Journal, peer-reviewed, digital courts issue papers (2018-2024), selections, pp. 18-63.

https://www.cambridge.org/core/journals/cambridge-law-journal